

Distr.: General
12 October 2020
Arabic
Original: English

جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره 2499 (2019)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وطلب إليَّ أن أقدّم إليه كل أربعة أشهر تقريراً عن تنفيذها. ويتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ صدور تقريري السابق المؤرخ 16 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/545)، وكذلك توصيات بشأن تمديد ولاية البعثة.

ثانيا - الحالة السياسية

التطورات السياسية

2 - هيمنت على البيئة السياسية التحضيرات للانتخاباتُ العامة، التي من المقرر أن تجرى الجولة الأولى منها في 27 كانون الأول/ديسمبر، واتسمت البيئة على نحو متزايد بالتوتر وانعدام الثقة نتيجة لتفويت لمواعيد الانتخابات. وفي خطاب وطني ألقاه الرئيس فوستان - أركانج تواديرا في 13 آب/أغسطس، بمناسبة الذكرى الستين لاستقلال جمهورية أفريقيا الوسطى، دعا إلى الوحدة الوطنية وأكد من جديد التزامه بإجراء انتخابات شاملة وسلمية وذات مصداقية في الوقت المناسب. وأشاد بالحكومة والعاملين في مجال الرعاية الصحية لما بذلوه من جهود في التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، على الرغم من الانتقاد المتواصل للمعارضة لأوجه قصور الحكومة في التصدي للجائحة.

3 - وفي حزيران/يونيه، رفضت المحكمة الدستورية التعديل الذي اقترحت الحكومة إدخاله على الدستور لتمديد فترتي ولاية الرئيس والمشرعين الحاليين في حالة وجود قوة قاهرة من شأنها أن تؤخر إجراء الانتخابات في الوقت المناسب، وأشارت إلى أن أي تفويت للجداول الزمنية الدستورية ينبغي أن ينتج عن تشاور وتوافق في الآراء واسعين على الصعيد الوطني. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني تطلب من الحكومة تنظيم حوار وطني بشأن الجدول الزمني للانتخابات. وفي أيلول/سبتمبر، عقد





الرئيس تواديرا سلسلة من الاجتماعات بشأن العملية الانتخابية مع أحزاب المعارضة، ورؤساء سابقين للدولة، و "القوى الحية" التي تضم الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والزعماء الدينيين وغيرهم من الزعماء. ورفض ائتلاف المعارضة الديمقراطية 2020 حضور اجتماع عقد في 17 أيلول/سبتمبر، متهما الرئيس تواديرا بفرض انتخابات متسرعة وغير معد لها إعدادا جيدا.

4 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان 15 زعيماً سياسياً، من بينهم ثلاث نساء، قد أعلنوا عزمهم على التنافس على الرئاسة. وشملت الإعلانات الأخيرة الرئيس تواديرا من حركة القلوب المتحدة، والرئيس السابق فرانسوا بوزيزي من حزب "كوا نا كوا"، ورئيسة الدولة السابقة كاثرين سامبا - بانزا باعتبارها مستقلة، ورئيس الوزراء السابق أنيسيه جورج دولوغيلي من الاتحاد من أجل تجديد أفريقيا الوسطى، وأليكسندر فيردينان نغينديت من التجمع من أجل الجمهورية؛ وإيلوي أنغيماتي من المؤتمر الوطني، وأوغوستان أغو من حزب التجديد والتنمية المستدامة، ورئيس الوزراء السابق محمد كمون من حزب بي أفريكا تي إي كوي. وأعرب بعض المرشحين من المعارضة عن انتقادهم الشديد للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ووعدوا باتخاذ موقف قوي تجاه الجماعات المسلحة.

5 - واعتمدت الجمعية الوطنية ستة مشاريع قوانين خلال دورتها الاستثنائية الثانية، التي عقدت في الفترة من 25 حزيران/يونيه إلى 9 تموز/يوليه، بما في ذلك ميزانية وطنية منقحة تراعي النفقات المتعلقة بالتصدي لكوفيد-19، والمعاهدة المنقحة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والقانون المتعلق بالسلطة الوطنية للانتخابات. وخلال دورة استثنائية ثالثة عُقدت في الفترة من 18 إلى 23 أيلول/سبتمبر، أقرت الجمعية قانونا منقحا للانتخابات، به أحكام مخالفة استثنائية، يراعي حالات التأخير في العمليات الانتخابية مع الحفاظ على الجداول الزمنية الدستورية. وعلى الرغم من التوصيات المستمدة من الإطار التشاوري والدعوة من قبل الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، لم تدرج الحكومة في مشروع قانونها أحكاماً تسمح للاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى في البلدان المجاورة بالمشاركة في الانتخابات كما فعلوا خلال الدورة الانتخابية 2015-2016. وقاطع التصويت عدد كبير من البرلمانيين من المعارضة.

6 - وتحاور ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، مانكور ندياي، مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين بما يتماشى مع ولاية البعثة المتمثلة في بذل المساعي الحميدة والقيام بالتيسير السياسي من أجل تشجيع الحوار السياسي البنّاء والشامل. واستكمالا لهذه الجهود، تحاور وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان - بيير لاكروا ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، في تموز/يوليه، مع رئيس الوزراء فيرمان نغريبادا بشأن العملية السياسية وعملية السلام. وفي 24 أيلول/سبتمبر، وجه السيدان شرقي ولاكروا، إلى جانب رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، نداء مشتركا إلى أصحاب المصلحة الوطنيين للدخول في حوار سياسي بهدف تحقيق توافق في الآراء وتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات سلمية وشاملة وذات مصداقية في حدود الجداول الزمنية المنصوص عليها في الدستور.

7 - وعلى هامش الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، عقدتُ اجتماعا رفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى مع الرئيس تواديرا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أعرب خلاله الشركاء الدوليون عن دعمهم للدفع بعملية السلام إلى الأمام، بما في ذلك تنظيم الانتخابات.

التحضير للانتخابات

8 - بدأت السلطة الوطنية للانتخابات عمليات تسجيل الناخبين في 30 حزيران/يونيه، ووضعت هدف تسجيل 2,5 مليون ناخب، مقارنة بـــ 1,9 مليون ناخب خلال الدورة الانتخابية السابقة. وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، أُكملت عملية تســـجيل الناخبين في بانغي وفي جميع المحافظات الأخرى ما عدا نانا - مامبيري وأوهام - بندي، وتم تسجيل ما مجموعه 634 768 1 من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، من بينهم 415 822 امرأة (46,5 في المائة).

9 - وتعزى حالات التأخير في عملية التســـجيل إلى انعدام الأمن وعرقلة ميليشـــيات أنتي بالاكا، والجماعات المسلحة التابعة لحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوســـطى، وحزب الاتحاد من أجل الســـلام في جمهورية أفريقيا الوســـطى في محافظات كوتو العليا وأواكا وأوهام - بندي. وواجهت السلطة الوطنية للانتخابات أيضا عدة تحديات، بما في ذلك مشاكل تقنية وتشغيلية ولوجستية، كان لها أثر سلبي على عملياتها. وشملت التحديات القدرات المحدودة للسلطة، وصعوبات في الوصول إلى بعض المناطق النائية، ومشاكل متعلقة بالحواسيب اللوحية المستعملة في التسجيل ومشاكل تتعلق بدفع الأجور لوكلاء التسجيل في الوقت المناسب.

10 - وفي 7 آب/أغســـطس، أصـــدر الرئيس تواديرا قانونا بشـــأن تكوين الســـلطة الوطنية للانتخابات وتنظيمها، وكان من المقرر أن تنتهي فترة ولاية أعضاء السلطة في 24 كانون الأول/ديسمبر. وأنشئت لجنة اختيار تضم ممثلين عن الأحزاب السياسية والإدارة العامة والمجتمع المدني لتعيين 11 عضوا جديدا لمدة سبع سنوات. وسيبقى أربعة من أعضاء السلطة الحاليين في مناصبهم حتى انتهاء العملية الانتخابية، إلى جانب الأعضاء الجدد، كما هو متوخى في القانون الجديد للسلطة.

11 - وانتقد كل من المعارضة السياسية وأصحاب مصلحة آخرين السلطة الوطنية للانتخابات بسبب افتقارها المتصور إلى الشفافية والفعالية، مستنكرين التواصل غير الفعال مع السكان بشأن عملية التسجيل. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها السلطة لتحسين عملياتها، استمرت أحزاب المعارضة وغيرها من الجهات الفاعلة الوطنية في إثارة المخاوف.

12 - ووقّع الرئيس تواديرا مرسوما في 4 أيلول/سبتمبر يعيد تنشيط إطار استشاري، يجمع بين ممثلين عن الإدارة العامة، والأحزاب السياسية والمجتمع المدني لمناقشة المسائل المتعلقة بالعملية الانتخابية. ويكمل هذا المنتدى عمل اللجنة الاســـتراتيجية التي يرأســـها رئيس الوزراء والتي تراقب العمليات الانتخابية. وعقدت مكونات الإطار الاستشاري اجتماعات في 10 و 16 أيلول/سبتمبر، ناقش خلالها المشاركون التقدم المحرز والتحديات التي تواجه العملية الانتخابية واقترحوا حلولا ممكنة.

13 - واتخذ كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) مبادرات لتشجيع النساء على المشاركة في العملية الانتخابية كناخبات ومرشحات. ويجري إنشاء 11 غرفة عمليات للمرأة في بانغي وفي المحافظات لتعزيز دور المرأة في مراقبة الانتخابات.

14 - وفي 2 تشـــرين الأول/أكتوبر، وقع رئيس الوزراء على الخطة الأمنية المتكاملة للانتخابات. وتعتزم الحكومة المســـاهمة بمبلغ 1,25 مليون دولار من ميزانية الخطة البالغة 4,1 ملايين دولار. وتغطي الخطة

أدوار الجهات الفاعلة في مجال الأمن الوطني وكذلك العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين للبعثة المتكاملة.

15 - وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان الصندوق المشترك للتبرعات الذي قيمته 41,8 مليون دولار والذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية حتى عام 2022، يواجه عجزا إجماليا قدره 19,5 مليون دولار، بما في ذلك 5,7 ملايين دولار للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة.

16 - واستهدفت حملات التضليل في وسائط الإعلام البعثة المتكاملة، بما في ذلك قيادتها، فيما يتصل بالمساعدة الانتخابية التي تقدمها وولايتها في مجال المساعي الحميدة. وكثفت البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز الاتصال الاستراتيجي ومنع خطاب الكراهية والتحريض على العنف ورصدهما والتصدي لهما حسب وعند الاقتضاء.

عملية السلام

17 - أصدر الرئيس تواديرا أربعة قوانين اعتمدتها الجمعية الوطنية بما يتماشى مع التزامات الحكومة بموجب الاتفاق السياسي. وتنص التشريعات على مركز الأحزاب السياسية والمعارضة ونظام للمعاشات التقاعدية للرؤساء المنتخبين السابقين. كما أصدر الرئيس الجزء الأول من قانون للامركزية مكون من جزأين يحدد جزءا من الإطار القانوني للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في أواخر عام 2021. وكانت آخر انتخابات محلية جرت في عام 1988.

18 - وعملت آليات تنفيذ الاتفاق السياسي ورصده مع اتخاذ تدابير تحوطية ذات صلة بكوفيد-19. ولتيسير الاتصال والتنسيق بين الآليات الوطنية والمحلية، دعمت البعثة المتكاملة عقد اجتماعات عن طريق التداول بالفيديو بين وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية والمحافظين. وتم توسيع جداول أعمال هذه الاجتماعات لتشمل التصدي لجائحة كوفيد-19 والعمليات الانتخابية.

19 - وفي أيار/مايو، انتشرت قوات الدفاع والأمن الوطنيين والسلطات الإدارية في محافظة بامِنغي - بانغوران للمرة الأولى منذ عام 2013. وأنشأ محافظا نانا - غريبيزي وأواكا لجنتين أمنيتين في إيبي ومبريس في 9 و 17 آب/أغسطس على التوالي.

20 - وفي 16 حزيران/يونيه، عقدت اللجنة التنفيذية للرصد المعنية بالاتفاق السياسي جلسة لمناقشة أعمال العنف في نديلي بمحافظة بامِنغي - بانغوران؛ وتم الاتفاق على إعطاء الأولوية للعدالة الانتقالية في حل النزاع بين جماعتي غولا ورونغا العرقيتين. واستُكملت الجهود المبذولة على الصعيد الوطني بمبادرات وساطة محلية.

21 - وركزت اللجنة التنفيذية للرصد، خلال جلستها المعقودة في 24 تموز/يوليه، على أعمال العنف في الغرب التي شاركت فيها حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، التي كانت قد علقت مشاركتها في آليات متابعة الاتفاق السياسي في 5 حزيران/يونيه. وأدان الأعضاء الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها الحركة، والتحالفات بين الجماعات المسلحة، واستخدام الألغام الأرضية، وعرقلة تقديم المساعدة الإنسانية.

22 - وأُحرز تقدم محدود في إنشاء الوحدات الأمنية المشتركة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي. فحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، تم نشر ما مجموعه 216 فردا من أفراد الوحدات من بوار إلى باوا، بينما بقي

حوالي 346 عنصـــرا في بوار. غير أنهم لم يبدأوا بعد عملياتهم. وغادر أربعة عناصـــر من حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار معسكرات الوحدات الأمنية المشتركة بأسلحتهم في باوا وبوار في 14 تموز/يوليه و 14 أيلول/سبتمبر، على التوالي. وفي 18 آب/أغسطس، حددت اللجنة الاستراتيجية للوحدات الأمنية المشتركة بيراو وبريا ونديلي وكاغا – باندورو كمواقع من أجل عمليات النشر في المستقبل.

23 – وفي 30 تموز/يوليه، اجتمع رئيس الوزراء في بانغي مع زعيم حزب الاتحاد من أجل الســـلام في جمهورية أفريقيا الوسـطى علي داراسـا. ووفقا لمحضـر الاجتماع الذي أعدته الحكومة ووقعه زعيم حزب الاتحاد من أجل السـلام في جمهورية أفريقيا الوسـطى، التزم علي داراسـا باحترام إعادة بسـط سـلطة الدولة، والمشـاركة في عمليات نزع السـلاح والتسـريح، والسـماح بتنقل موظفي الانتخابات بحرية، مقابل السـماح له بالاستقرار من جديد في بامباري مع خط اتصال مباشر مع رئيس الوزراء. وفي بلاغ مؤرخ 1 آب/أغسطس، طعن علي داراسا في صحة هذه الرواية، مشيرا إلى أنه وقع محضر الاجتماع تحت الإكراه.

24 – وفي 21 آب/أغسطس، ترأس الاتحاد الأفريقي وفدا ضم ممثلين عن الحكومة والجماعة الاقتصادية لدول وسـط أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاسـتقرار في جمهورية أفريقيا الوسـطى للاجتماع مع محمد الخاتم، زعيم الحركة الوطنية من أجل أفريقيا الوسطى، في كاغا – باندورو، لتشجيع الجماعة المسلحة على اتخاذ مزيد من الإجراءات الملموسة لتنفيذ الاتفاق السياسي.

25 – وفي 2 أيلول/سـبتمبر، أصـدرت بعض الجماعات المسـلحة الموقعة على الاتفاق السـياسـي بيانا مشـتركا شـجبت فيه أوجه القصـور في تنفيذ الاتفاق. وطلبت إلى رئيس الجماعة الاقتصــادية لدول وسـط أفريقيا، الرئيس الغابوني علي بونغو أونديمبا، أن ينظم عملية تحكيم يضـطلع بها رؤسـاء دول المنطقة على النحو المنصوص عليه في المادة 34 من الاتفاق.

26 – وفي 8 آب/أغسـطس، نظم المنتدى المشـترك بين الأديان يوما وطنيا للصـلاة والصـوم والمغفرة. وسافر الكاردينال ديودونيه نزابالينغا والإمام عمر كوبين لاياما، قائدا المنتدى، إلى بوسانغوا، بمحافظة أوهام، يومي 2 و 3 أيلول/سبتمبر لتشجيع المصالحة والتماسك الاجتماعي بين الطائفتين المسيحية والمسلمة.

الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي

27 – واصـل أصـحاب المصـلحة المحليون جهودهم المتعلقة بالحوار المجتمعي وحل المنازعات بالطرق الســـلمية، بدعم من البعثة المتكاملة. ففي الفترة بين 18 حزيران/يونيه و 23 آب/أغســـطس، عُقدت عدة حوارات مجتمعية في الشـمال الشـرقي للبلد ركزت على إنهاء أعمال العنف في نديلي، وإعادة إحلال السـلام وحرية التنقل، وتيسـير المصـالحة بين الجماعات العرقية. وفي 27 آب/أغسـطس، وقّع فصـيلا غولا ورونغا التابعان للجبهة الشـعبية لنهضـة أفريقيا الوسـطى على اتفاق بعدم الاعتداء في نديلي سـتقوم برصـده اللجنة الأمنية التابعة للمحافظة والبعثة المتكاملة. وظلت الحالة في المنطقة مستقرة منذ ذلك الحين.

28 – وعلى الرغم من التقدم الإيجابي المحرز في نديلي، استمر الانقسام بين فصائل غولا ورونغا وسارا التابعة للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في محافظتي كوتو العليا وبامِنغي – بانغوران في التفاقم، مما أدى إلى توترات بين المجتمعات المحلية. واختلف فصيل غولا التابع للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى مع عناصـر من فصـيل غولا المسـلح المنتسـب إلى التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا

الوســطى وحزب تجمع أمة أفريقيا الوســطى بشــأن القيادة في محافظة كوتو العليا، مما قوض التماســك الاجتماعي بين المجتمعين المحليين وزاد من مخاوف وقوع هجمات.

29 - وفي 29 تموز/يوليه، نظم محافظ بامنغي - بانغوران اجتماعا بين زعماء جماعتي غولا ورونغا، الذين وافقوا على إشراك العناصر المسلحة في عملية المصالحة. وفي 14 آب/أغسطس، وعقب اشتباكات وقعت في 23 تموز/يوليه أسفرت عن تشريد مدنيين وإلحاق أضرار بالممتلكات في أوادا، نجحت لجنة التنفيذ واللجنة التقنية المحليتان في التوسط بين مقاتلي فصيلي غولا وسارا. إلا أن الوضع لا يزال هشا.

ثالثا - الحالة الأمنية

30 - حتى 1 تشــرين الأول/أكتوبر، سُــجل 644 انتهاكا للاتفاق الســياســي، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالعدد المســجل خلال الفترة المشـمولة بالتقرير الســابق والبالغ 504 انتهاكات. وكان المدنيون أهدافا لـــ 342 انتهاكا، تليها الأنشطة العسكرية غير القانونية (125)، والقيود على التنقل (114)، وعرقلة نشر مؤسسـات الدولة أو المنظمات الإنسـانية أو موظفي الأمم المتحدة (63). وارتكبت الجبهة الشـعبية لنهضـة أفريقيا الوســطى معظم الانتهاكات المبلغ عنها (179)، تليها حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (144)، ثم الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (91)، و الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (87)، وعناصر ميليشيات أنتي بالاكا (73)، والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى (34)، والقوات المســلحة الوطنية (27)، و جماعة العدالة والثورة - فصــيل ســايو (6)، وحزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى (1)، و حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة (1).

31 - وفي الغرب، واصــلت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار موقفها العدواني ضــد ســلطة الدولة والبعثة المتكاملة، حيث ارتكبت ســلســلة من الهجمات في محافظتي نانا - مامبيري وأوهام - بندي. وفي 15 حزيران/يونيه، نفذت البعثة المتكاملة عملية عســكرية للحد من التهديد الذي تشــكله الحركة على المدنيين وتشجيع امتثال الجماعة لمقتضيات الاتفاق السياسي.

32 - وقُتل ثلاثة من جنود الجيش الوطني أثناء القتال ضد حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في 21 حزيران/يونيه في بيسون، بمحافظة نانا - مامبيري. وفي 7 تموز/يوليه، ألحِقت أضرار بمركبة تابعة للبعثة المتكاملة في غيدزي، بمحافظة نانا - مامبيري، بسـبب لغم مضــاد للدبابات يشـتبه في أن الحركة قد زرعته. وكان هذا أول استخدام للألغام الأرضـية تم الإبلاغ به في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقُتل أحد أفراد حفظ الســلام وأصــيب ثلاثة آخرون بجروح في 13 تموز/يوليه خلال عملية ضــد الحركة. وأصــدر زعيم الجماعة، بي سيدي سليمان (المعروف أيضا باسم صديقي) عدة بلاغات ينفي فيها تورط الجماعة في هذه الأعمال ويدعو إلى الحوار مع الحكومة من أجل تخفيف حدة التوترات.

33 - وفي 17 حزيران/يونيه، وقع صـديقي مذكرة تفاهم مع علي داراسـا من الاتحاد من أجل السـلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لإضفاء الطابع الرسمي على تحالف الجماعتين المسلحتين من أجل التنسيق بشأن الأمن والترحال الرعوي في مناطق عمليات كل منهما.

34 - وبعد الضــغط الذي مارســته القوات المســلحة الوطنية والبعثة المتكاملة، انســحبت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار من معاقلها في بيســون ونييم، بمحافظة نانا - مامبيري، وكذلك في كووي،

بمحافظة أوهام – بندي في أواخر تموز/يوليه، في اتجاه الحدود الكاميرونية، مع مواصلة الأنشطة غير القانونية.

35 – وفي 9 تموز/يوليه، أعلن زعيم الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، محمد الخاتم، عن إنشاء ”تحالف ماركوندا“، الذي يتألف من جناح موكوم من ميليشيات أنتي بالاكا، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، و جماعة العدالة والثورة – فصيل سايو. وكان الهدف المعلن هو إحلال السلام والأمن في محافظة أوهام، مع تيسير بسط سلطة الدولة. وفي 20 أيلول/سبتمبر، وقع علي داراسا من الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى اتفاقا مع محمد الخاتم لوضع إطار دائم للتشاور.

36 – وتنافست جماعات مسلحة على السيطرة على مواقع التعدين بالقرب من ماركووندا وكوكي في محافظة أوهام. وعزز الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجوده في أواخر تموز/يوليه، مما أدى إلى وقوع توترات مع الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى. وغادر عدد من مقاتلي الحركة، مع قائدهم، معقلهم في كاغا – باندورو في أوائل آب/أغسطس لتنصيب قادة جدد والسيطرة على مواقع التعدين في الغرب.

37 – وفي الشرق، كثف الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تحركاته، مما شكل تهديدا للمدنيين على محوري مبوكي وبامبوتي وحول زيميو. وفي 10 آب/أغسطس، منعت عناصر من الاتحاد الوصول إلى مراكز التصويت في زيميو، وطلبت أموالا من اللاجئين من أفريقيا الوسطى الذين عبروا الحدود من جمهورية الكونغو الديمقراطية للتسجيل. وفي 13 آب/أغسطس، قتل الاتحاد تاجرا، مما أدى إلى قيام التجار المحليين بوقف جميع التحركات والإمدادات بالسلع الأساسية من جنوب السودان. وفي اليوم نفسه، اختطف ما أفيد بأنهم مقاتلون من الاتحاد فريقا طبيا يقدم اللقاحات ضد الحصبة في مبوكي، بمحافظة مبومو العليا؛ وأُفرج عن الفريق سالما في 17 آب/أغسطس.

38 – وفي بريا، استهدفت عناصر من ميليشيات أنتي بالاكا مخيم المشردين داخليا PK3. وفي 13 تموز/يوليه، عرقلت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى تجنيد قوات الأمن الداخلي، وفي 16 تموز/يوليه، قامت عناصر مجهولة الهوية بإحراق نقطة التفتيش التابعة لها في مخيم PK3. وفي يالينغا، عرقلت عناصر تابعة للجبهة أنشطة موظفي الانتخابات في 3 آب/أغسطس، مما عرّض عملية تسجيل الناخبين للخطر. واختطفوا ثلاثة من موظفي السلطة الوطنية للانتخابات في 27 آب/أغسطس، أطلِق سراحهم في اليوم التالي.

39 – وفي محافظة أواكا، أبلغ عن سلسلة من الاشتباكات بين عناصر من ميليشيات أنتي بالاكا والقوات المسلحة الوطنية في آب/أغسطس، بالقرب من غريماري. وعززت البعثة المتكاملة والقوات المسلحة الوطنية بعد ذلك دورياتهما لحماية المدنيين والحد من التهديدات التي تشكلها عناصر ميليشيات أنتي بالاكا المحلية.

40 – وازدادت الجريمة في حي PK5 في بانغي. ويسرت البعثة إجراء حوار بين الحكومة وأعضاء سابقين في مجموعات الدفاع عن النفس التي كان تم تفكيكها في كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي 30 آب/أغسطس، أنشئ مركز جديد للشرطة في حي PK5 بدعم من البعثة المتكاملة.

رابعا - العمل على الصعيد الإقليمي

41 - ناقش مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، خلال دورته الاستثنائية التاسعة المعقودة في ليبرفيل يومي 3 و 4 حزيران/يونيه، تقرير آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا عن الحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقرر مجلس الوزراء تقديم التقرير المنقح إلى الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للنظر فيه.

42 - وفي حزيران/يونيه، التقى رئيس الكونغو، دينيس ساسو نغيسو، بالرئيس السابق، بوزيزي، والرئيس السابق للجمعية الوطنية، كريم ميكاسوا، في برازافيل في إطار الجهود الرامية إلى الدفع بالحوار السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الأمام.

خامسا - الحالة الإنسانية

43 - ظلت التوترات بين المجتمعات المحلية والاشتباكات بين الجماعات المسلحة والهجمات ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني تؤثر على الحالة الإنسانية. وكان أكثر من نصف السكان، أو 2,6 مليون شخص، في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويعاني حوالي 2,4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، منهم 000 750 شخص في مرحلة الطوارئ.

44 - وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان نحو 000 659 فرد من جمهورية أفريقيا الوسطى مشردين داخليا، وكان 909 623 آخرين يعيشون كلاجئين في البلدان المجاورة.

45 - وظلت الأنشطة الإنسانية تواجه نقصا حادا في التمويل. ففي 1 تشرين الأول/أكتوبر، لم تكن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 ممولة إلا بنسبة 50,8 في المائة، بفجوة قدرها 272,4 مليون دولار من أصل 553 مليون دولار المطلوبة، منها 153 مليون دولار للتصدي لمرض كوفيد-19.

46 - وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه الضعف الحالية والأزمة الإنسانية في البلد. واتخذت السلطات الوطنية تدابير تخفيف للحد من انتشار الداء وتحقيق اللامركزية في تصديها له، بدعم من منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين. وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، أكدت الحكومة وجود 850 4 حالة من حالات الإصابة بكوفيد-19، شُفيت منها 915 1 حالة وتوفي منها 62 شخصا. وبدأت البعثة المتكاملة 162 نشاطا في مختلف أنحاء البلد لتدريب 844 3 من القائمين بالتعبئة الاجتماعية، من بينهم 956 امرأة، الذين يعملون على التوعية بكوفيد-19. وعملت البعثة المتكاملة أيضا مع شبكة القيادات النسائية الأفريقية لتعزيز مشاركة المرأة في جهود الوقاية من كوفيد-19 والتصدي له.

47 - وأسفرت الانتهاكات التي ارتكبتها حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار منذ أيار/مايو في محافظات مامبيري - كاديي ونانا - مامبيري وأوهام - بندي عن تشريد حوالي 000 15 شخص وأعاقت وصول المساعدات الإنسانية. وقيدت بداية موسم الأمطار أيضا الوصول إلى بعض المناطق برا. واتخذت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بالتنسيق مع الحكومة، تدابير في بانغي والمناطق الواقعة على طول نهر أوبانغي المعرضة للفيضانات خلال موسم الأمطار.

48 - وعقب الإبلاغ عن تدهور في المؤشرات الإنسانية في عدة مواقع في محافظات أواكا وكوتو العليا ومبومو العليا، يسر نشر العتاد الجوي لأغراض المساعدة الإنسانية في آب/أغسطس إيصال المساعدة المتعددة القطاعات في هذه المناطق.

49 - وظلت جمهورية أفريقيا الوسطى تشكل أحد أخطر الأماكن في العالم بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. ووقع 267 هجوما ضد العاملين في المجال الإنساني في عام 2020، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة 20 آخرين، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بـــ 388 حادثا وقعت خلال نفس الفترة من العام الماضي. والمناطق الأكثر خطورة هي نديلي، تليها بانغي وباتانغافو وكاغا - باندورو. وتعرض موظفو الصحة للهجوم والاختطاف، ونهبت الجماعات المسلحة المرافق الصحية في محور مبريس في حزيران/يونيه وفي مبوكي في آب/أغسطس.

سادسا - حماية المدنيين

50 - واصلت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية، تعزيز القدرة الوطنية على حماية المدنيين عن طريق تحديد المخاطر والتحديات والحلول للتصدي للتهديدات ضد المدنيين. وظل نشر فرق احتياطية دولية في المواقع التي ليس فيها وجود دائم للموظفين الدوليين أمرًا غير عملي بسبب القيود المتعلقة بكوفيد-19 على الرغم من أن مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي ظلوا نشطين في هذه المناطق. وأجري كل من أنشطة آليات تنسيق الحماية والتدريب قبل الانتشار عبر شبكة الإنترنت.

51 - وحافظت البعثة المتكاملة على وضع قوي لردع التهديدات ضد المدنيين. وأُدمجت تدابير للتخفيف من الضرر في التخطيط لمنع خطر تعرض المدنيين للضرر جراء العمليات التي تُشن ضد الجماعات المسلحة. وعقب الإبلاغ عن استخدام الألغام الأرضية من قبل حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في تموز/يوليه، عززت كيانات الأمم المتحدة تبادل المعلومات ووضعت نماذج للتدريب على التوعية بخطر الألغام.

52 - وعززت البعثة المتكاملة خطط الطوارئ للمكاتب الميدانية لكفالة توقع حدوث مخاطر متعلقة بالأمن المادي أو مخاطر إنسانية، بما في ذلك في حالة تشريد المدنيين على نطاق واسع بالقرب من مبانيها. وتم تحليل تهديدات محددة، بما في ذلك العنف المحتمل الناجم عن العملية الانتخابية والترحال الرعوي.

سابعا - بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

بسط سلطة الدولة

53 - في 1 تشرين الأول/أكتوبر، كانت 111 سلطة من أصل 174 سلطة إقليمية تؤدي مهامها، بما في ذلك 15 من أصل 16 محافظا، و 62 من أصل 71 نائب محافظ و 15 من أصل 16 أمين عام في المحافظات، و 31 من أصل 71 أمين عام في المحافظات الفرعية. وعززت السلطات المحلية دورها في تدابير الوقاية من كوفيد-19، والتحضيرات الانتخابية، وحل النزاعات، بما في ذلك النزاع المتعلق بالترحال الرعوي، بدعم من البعثة المتكاملة.

54 - ودعمت البعثة المتكاملة الحكومة في تنفيذ استراتيجيتها لاستعادة سلطة الدولة التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر 2017، بطرق منها توفير التدريب السابق للنشر وبناء قدرات 45 أمينا في المحافظات الفرعية و 15 محافظا.

إصلاح قطاع الأمن

55 - بدأ رسميا نظام القضاء العسكري في الاشتغال في 17 تموز/يوليه مع أداء موظفي المحاكم العسكرية في بانغي اليمين، بمن فيهم ثمانية من المستشارين القضائيين والمناوبين، وأربعة رؤساء قلم، وكاتب محكمة واحد. وواصلت البعثة المتكاملة القيام بجهود الدعوة لتعزيز آليات الرقابة على قطاع الأمن، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات تأديبية ضد ستة جنود بسبب سوء السلوك الجسيم. وطبقت البعثة المتكاملة سياسة العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في كل ما قدمته من دعم للقوات غير التابعة للأمم المتحدة.

القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي الوطنية

56 - في 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان مجموع قوام القوات الوطنية يبلغ 651 8 جنديا (من بينهم 660 امرأة)؛ وتم نشر 095 2 جنديا في 25 موقعا، وهو ما يمثل زيادة قدرها 171 جنديا منذ التقرير السابق. واستمرت عملية تجنيد 600 2 فردا في قوات الدفاع منذ تموز/يوليه. واستمرت التحديات المتعلقة باللوجستيات والمالية والقيادة والسيطرة في التأثير على نشر القوات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت قيادة قوات الدفاع الوطني إجراءات تأديبية في ستة حوادث كبرى لسوء السلوك، أدت إلى ثلاث حالات طرد من القوات المسلحة.

57 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، تم نشر 464 1 من ضباط الشرطة (من بينهم 344 امرأة) و 164 2 من عناصر الدرك (من بينهم 228 امرأة) في جميع المحافظات باستثناء كوتو السفلى، بمن فيهم ثمانية من ضباط الشرطة و 20 من عناصر الدرك تم نشرهم في حزيران/يونيه في نديلي و 30 من ضباط الشرطة تم نشرهم في تموز/يوليه في بامباري وثلاثة ضباط شرطة وأربعة دركيين تم نشرهم في بانغاسو في أيلول/سبتمبر. وفي تموز/يوليه، بدأت البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى في تقديم المشورة الاستراتيجية إلى قوات الأمن الداخلي كتكملة لدعم البعثة المتكاملة. وفي آب/أغسطس، تم تخفيض رتبة ضابط صف مبتدئ في الدرك بسبب سوء سلوك جسيم.

58 - وفي 13 تموز/يوليه، بدأت السلطات الوطنية تجنيد 000 1 فرد من قوات الأمن الداخلي، بدعم من البعثة المتكاملة. وفي 28 آب/أغسطس و 1 أيلول/سبتمبر، تخرج 350 1 من ضباط الشرطة وعناصر الدرك، من بينهم 395 امرأة. وتم نشرهم في 15 أيلول/سبتمبر في وحدات مكلفة بإدارة الأمن العام والنظام العام. وتعمل لجنة وطنية على إدماج المقاتلين السابقين من خلال عملية التجنيد الجارية.

59 - وروجت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لأفضل الممارسات في مجال إدارة الأسلحة والذخائر من خلال إنشاء ستة مرافق تخزين متخصصة لقوات الدفاع. وتم تدريب 37 من أفراد قوات الدفاع والأمن الداخلي على إدارة الأسلحة والذخائر، بما في ذلك التخلص من الذخائر المتفجرة بصورة مكتفية ذاتيا. وقدّمت الدائرة دورات للتوعية بالمخاطر المتعلقة بالألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب إلى الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية لدعم التنسيق والتصدي للتهديد الجديد الذي تشكله الذخائر المتفجرة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

60 - في الفترة من 22 حزيران/يونيه إلى 25 أيلول/سبتمبر، قامت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة، بعمليات لنزع السلاح والتسريح في بريا وكاغا - باندورو ونديلي شملت 773 مقاتلا من ائتلاف سيليكا الجديد من أجل السلام والعدالة، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، بمن فيهم 40 امرأة، تم خلالها جمع 579 قطعة سلاح حرب، و 134 16 طلقة ذخيرة، و 174 قطعة من المتفجرات. وقامت السلطات الوطنية بسلسلة من البعثات الميدانية التحضيرية إلى بيراو وبريا وكاغا - باندورو لضمان موافقة وتعاون الجماعات المسلحة والحصول على قوائم بالمقاتلين المؤهلين قبل بدء العمليات.

61 - ووسعت البعثة المتكاملة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، مبادراتها للحد من العنف المجتمعي لدعم السلطات الصحية في المحافظات في بامباري، وبانغاسو، وبانغي، وبوسانغوا، وبوار، وبريا، وكاغا - باندورو، في تصديها لكوفيد-19.

العدالة وسيادة القانون

62 - في 9 تموز/يوليه، عيّن الرئيس تواديرا 21 قاضيا، من بينهم أربع نساء، وهو أول توسيع للقوة العاملة في مجال القضاء منذ أربع سنوات. وأدى خمسة قضاة وطنيين اليمين للعمل في المحكمة الجنائية الخاصة في 23 تموز/يوليه، ليكملوا بذلك العدد المحدد للقضاة الوطنيين. وزادت المحكمة في عدد تحقيقاتها في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من ثماني إلى عشر قضايا. وقدمت البعثة المتكاملة الدعم التقني للمؤسسات القضائية الوطنية التي تحقق في جرائم خطيرة ارتُكبت في انتهاك للاتفاق السياسي، بما في ذلك قضايا متصلة بأعمال عنف وقعت في محافظة نانا - مامبيري في تموز/يوليه. وفي إطار ولاية البعثة المتعلقة بالتدابير المؤقتة العاجلة، قامت باعتقالِ تسعة أشخاص مشتبه في ارتكابهم جرائم في سبع قضايا في الفترة ما بين 1 حزيران/يونيه و 1 تشرين الأول/أكتوبر وتسليمِهم إلى السلطات الوطنية.

63 - وفي 23 حزيران/يونيه، تم نشر 149 من موظفي الإصلاحيات المدنيين المعينين حديثا، من بينهم 17 امرأة، في ستة سجون في جميع أنحاء البلد، بدعم من البعثة المتكاملة في مجالي التوجيه والتدريب. وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، بدأ 151 مرشحا للعمل كضباط سجن كانوا قد خضعوا للفحص الطبي في 18 أيلول/سبتمبر في تلقي التدريب، بدعم من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدمت البعثة أيضا الدعم لمشاريع البنية التحتية للسجون في بانغي وسيبوت ومبايكي.

64 - وساعد كل من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العدل في تنفيذ تدابير التخفيف من آثار كوفيد-19 في السجون. وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، لم تكن هناك أي حالة إصابة بكوفيد-19 لم يتم التعافي منها في سجون جمهورية أفريقيا الوسطى. وحتى التاريخ المذكور، كانت هناك ست حالات إصابة مؤكدة، بما في ذلك حالة وفاة واحدة، في سجن نغاراغبا.

ثامنا - حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

65 - في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر، وثقت البعثة المتكاملة 156 حادث انتهاك لحقوق الإنسان. وكان معظمها يتعلق بهجمات على المدنيين شنّتها جماعات مسلحة، وطالت

ما لا يقل عن 271 ضحية (138 رجلا، و 42 امرأة، و 23 صبيا، و 16 فتاة، وقاصر مجهول الهوية، و 37 من البالغين المجهولي الهوية، و 14 مجموعة من الضحايا الجماعيين)، ما أسفر عن مقتل 19 مدنيا بسبب النزاع. هذا ما يمثل انخفاضا في انتهاكات حقوق الإنسان المسجلة بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2019، حيث وقعت 304 انتهاكات تم الإبلاغ عنها، وطالت 494 ضحية، رغم أن القيود المفروضة بسبب كوفيد-19 مسّت بقدرة البعثة على إجراء التحقيقات. وواصلت الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق السياسي ارتكاب معظم هذه الحوادث؛ وكانت ضالعة في 134 حادثا من هذا النوع تضررت منها 229 ضحية. وكان موظفو الحكومة، ولا سيما أفراد القوات المسلحة الوطنية، ضالعين في 14 انتهاكا تضررت منها 18 ضحية.

العدالة الانتقالية

66 - في 30 تموز/يوليه، وقع كل من الرئيس تواديرا، ورئيس الوزراء نغيريبادا، ووزيرة العمل الإنساني والمصالحة الوطنية مرسومين ينصان على الشروع في إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. ويتصل المرسومان بتعيين أعضاء لجنة الاختيار البالغ عددهم 11 عضوا، فضلا عن سير عمل هذه اللجنة وأمانتها الفنية. وتقدم البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق بناء السلام المساعدة المالية والتقنية إلى لجنة الاختيار. وفي 6 أيلول/سبتمبر، وجّهت لجنة الاختيار دعوة إلى تقديم طلبات لتعيين أعضاء اللجنة.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

67 - في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر، وثقت البعثة المتكاملة 60 حادثا من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وصل فيها عدد الضحايا إلى 84 (45 امرأة و 39 فتاة)، شملت 55 حالة اغتصاب أو محاولة اغتصاب، أسفرت إحداها عن وفاة الضحية، و 4 حالات من الزواج القسري، وحالة واحدة من الاستعباد الجنسي. وفي حين أن هذا يمثل انخفاضا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، فقد انخفض الرصد نتيجة للقيود المفروضة في سياق كوفيد-19. وانخفض تقديم الخدمات مؤقتًا لضحايا العنف الجنسي في بعض المواقع، نظرًا لأن بعض المنظمات سحبت موظفيها بسبب الجائحة. وأعربت العديد من الضحايا عن قلقهن إزاء طلب العلاج في المستشفيات بسبب كوفيد-19.

68 - وكان العنف الجنسي المتصل بالنزاع منتشراً بشكل خاص في محافظتي نانا - غريبيزي وأوهام - بندي، حيث يُزعم أن غالبية الحوادث المسجلة ارتكبت من جانب أفراد في حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى. وفي تموز/يوليه، تعرضت ثماني نساء اختُطفن من كونكايا، بمحافظة أوهام - بندي، للاغتصاب المتكرر أثناء احتجازهن رهينات لمدة أسبوع.

69 - وعملت البعثة المتكاملة مع الشبكة الوطنية لحماية الضحايا والشهود في حالات العنف الجنسي على رصد الحالة في كاغا - باندورو وتقييم خطر حدوث أعمال انتقامية ضد الضحايا من جانب أفراد اتهموا أو أدينوا بالاغتصاب إلا أنه أُطلق سراحهم في أيار/مايو لمنع انتشار كوفيد-19 في السجون. ودرّبت البعثة المتكاملة 98 عنصرا من عناصر قوات الدفاع في مجال حقوق الإنسان والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في أوبو وباوا.

الأطفال والنزاع المسلح

70 - في 15 حزيران/يونيه، أصدر الرئيس تواديرا قانون حماية الطفل الذي يجرم تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات والجماعات المسلحة وينظر إلى الأطفال المرتبطين بهم باعتبارهم ضحايا. وسوف يفضي إنفاذ أحكام القانون إلى تعزيز حماية الأطفال وفقا للمعايير الدولية.

71 - وحدث انخفاض في عدد الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة المبلغ عنه مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق؛ غير أنه يمكن عزو ذلك إلى القيود المتصلة بكوفيد-19، التي فرضت تحديات في القيام بالتحقق من الوقائع، فضلا عن انخفاض في عدد الشركاء في مجال إعادة الإدماج. وتم فصل 13 طفلاً (فتاتان و 11 صبياً) عن الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، وتم التحقق من ارتباط 22 طفلاً (3 بنات و 19 صبياً) بالجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وهم في انتظار الدخول في برنامج إعادة الإدماج. وقد فر تسعة أطفال من جيش الرب للمقاومة.

72 - وبدأت البعثة المتكاملة، بدعم من السلطات المحلية ولجان السلام في محافظة مبومو العليا، حوارا مع مجموعة منشقة عن جيش الرب للمقاومة بشأن إطلاق سراح الأطفال المختطفين ومنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل.

73 - وأدت الجائحة إلى زيادة مخاطر تجنيد الأطفال واستخدامهم، والعنف الجنسي، لأسباب عديدة منها إغلاق المدارس. وقد قامت البعثة المتكاملة بتوعية 032 11 فردا من أفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم 688 6 طفلا و 215 2 امرأة، بهذه المخاطر وبالحماية من كوفيد-19.

تاسعا - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

74 - لا يزال مرض كوفيد-19 يخلف تأثيرات ضارة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية رغم الرفع التدريجي للتدابير الوقائية. وتوقع تقرير بنك التنمية الأفريقي المعنون *التوقعات الاقتصادية لجمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2020* والصادر في تموز/يوليه حدوث خسارة سنوية قدرها 3,7 نقطة مئوية في النمو الاقتصادي وتدهور في رصيد الميزانية بنسبة 3,7 في المائة في إجمالي الناتج المحلي. وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى انكماش الاستثمارات العامة التي لا بد منها للحفاظ على النمو. فقد ساهم الإغلاق الجزئي للحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون في زيادة أسعار السلع المستوردة بنسبة 46 في المائة، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية. وبما أن معظم السلع الأساسية يُستورد وأن كثيرًا من الناس يعتمد على القطاعات غير الرسمية باعتباره سبل معيشتهم، فمن المتوقع أن يكون لذلك تأثير طويل الأمد على الاقتصاد.

75 - وأُنفق حوالي 2,44 بليون دولار وفقا للخطة الوطنية للمصالحة والتعافي، مما يمثل معدل تنفيذ يبلغ 62 في المائة، على مشاريع يتعلق بعضها بتحسين الهياكل الأساسية للصحة العامة والطرق والطاقة والصرف الصحي في عدة مواقع، منها بامباري، وبانغاسو، وبانغي، وبربيراتي، وبريا، وباوا. وهناك نقص في التمويل بمبلغ قدره 151,1 مليون دولار من أصل 159,6 مليون دولار المطلوبة لخطة الأمم المتحدة للتصدي لكوفيد-19 والتعافي من آثاره على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي.

عاشرا - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

العنصر العسكري

76 - في 1 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ قوام العنصر العسكري التابع للبعثة المتكاملة 525 11 فردا (4,8 في المائة منهم نساء)، من أصل القوام المأذون به البالغ 650 11 فردا، منهم 310 من ضباط الأركان (47 امرأة) و 151 من المراقبين العسكريين (42 امرأة). وكان القوام يتألف من 12 كتيبة مشاة؛ وكتيبة واحدة على درجة عالية من التأهب؛ ومجموعة قتالية واحدة؛ وسرية واحدة للقوات الخاصة؛ وسرية واحدة من قوات الرد السريع؛ ووحدات تمكينية، هي سرية واحدة للشرطة العسكرية، و 3 سرايا هندسية متعددة الأغراض، وسرية هندسية مصغرة، وسرية هندسية لتشييد المطارات، وسرية للنقل الثقيل، وثلاثة مستشفيات من المستوى الثاني ومستشفى واحد من المستوى الأول بالإضافة إلى وحدة جراحة متقدمة، وثلاث وحدات من طائرات الهليكوبتر، ومركبتان جويتان من دون طاقم. ونشرت وحدة للتدخل السريع في كاغا - باندورو في أيلول/سبتمبر، ومن المقرر نشر وحدة مسلحة من طائرات الهليكوبتر تضم فصيلة من القوات الخاصة في بانغي في كانون الأول/ديسمبر.

عنصر الشرطة

77 - في 1 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ قوام عنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة 033 2 فردًا (12,6 في المائة منهم نساء)، من مجموع القوام المأذون به البالغ 080 2 فرداً، يشمل 332 فرداً من أفراد الشرطة (منهم 104 نساء) و 701 1 فرد (منهم 152 امرأة) في 11 وحدة من وحدات الشرطة المشكلة ووحدة واحدة لدعم الشرطة. وتوجد وحدة واحدة لدعم الحماية وست وحدات للشرطة المشكَّلة في بانغي في إطار القوة المشتركة. وتنتشر حالياً خمس وحدات من الشرطة المشكَّلة في بامباري وبِربِراتي وبوار وبريا وكاغا - باندورو. ويوجد جزء من وحدة كاغا - باندورو في باتانغافو. وفي 27 حزيران/يونيه، عادت إلى مراكز عملها أجزاء من وحدات الشرطة المشكلة من بانغي وبامباري، التي كانت قد نُشرت مؤقتا في نديلي.

الموظفون المدنيون

78 - في 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان يعمل في البعثة المتكاملة 478 1 موظفا مدنيا (26 في المائة منهم من النساء)، من بينهم 250 من متطوعي الأمم المتحدة، و 105 من موظفي الإصلاحيات الذين قدمتهم الحكومات، وهو ما يمثل ما نسبته 90 في المائة من الوظائف المأذون بها البالغ عددها 622 1 وظيفة.

حالة اتفاق مركز القوات

79 - في 2 و 3 أيلول/سبتمبر، اعتقل رجال الدرك ثلاثة من أفراد البعثة المتكاملة في بانغي، في سياق قضية تتعلق باستيراد مواد متفجرة لازمة لعمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، كانت في عهدة الدرك منذ آب/أغسطس. وقد أُفرج عنهم في 4 أيلول/سبتمبر، عقب تدخل قيادة البعثة المتكاملة.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

80 - حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، سُجل 171 حادثا أمنيا مست أفرادا من الأمم المتحدة. وتوفي عشرة أفراد، من بينهم واحد خلال هجوم عدائي وثمانية بسبب أمراض مختلفة. وأصيب أربعة عشر فردا، ستة منهم في هجمات عدائية، وواحد في حريق، وخمسة في حوادث مرورية، وثلاثة في حادث عمل. وفُرضت قيود على تنقلات أفراد البعثة المتكاملة في جميع أنحاء البلد بسبب المخاطر الأمنية وتدابير الوقاية من جائحة كوفيد-19.

81 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، تم التأكد من 463 حالة إصابة بكوفيد-19 بين أفراد البعثة، تعافى منها 378 فردً ولا يزال 73 مصابا لم يتعافوا بعد، وتمت إعادة تسعة مصابين إلى وطنهم، وتوفي ثلاثة آخرون. وسجل فريق الأمم المتحدة القطري 45 حالة إصابة مؤكدة بكوفيد-19 مع 42 حالة شفاء منه.

82 - وفي إطار استجابة البعثة لكوفيد-19، أُلزم جميع الموظفين بارتداء الأقنعة وغسل اليدين واستخدام مطهرات اليدين فضلا عن التباعد البدني فيما بينهم. ويواصل قسم الخدمات الطبية التابع للبعثة المتكاملة القيام باقتفاء أثر مخالطي المرضى والعزل الفوري للحالات المؤكدة والمشتبه فيها، فضلا عن اتخاذ تدابير الحجر الصحي لجميع المخالطين عن كثب. ونفّذ موظفو القوة الطبيون آلية متابعة محسَّنة للمرضى العسكريين تنطوي على زيارات متكررة إلى مرافق العزل لمتابعة جميع الحالات المؤكدة.

83 - وفتحت السلطات الوطنية، بدعم من البعثة المتكاملة، تحقيقا جديدا آخر في الهجمات التي وقعت على حفظة السلام، ما رفع عدد التحقيقات الجارية إلى 18 تحقيقا.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

84 - في الفترة بين 1 حزيران/يونيه و 30 أيلول/سبتمبر، سُجِّلَت ثمانية ادعاءات بارتكاب استغلال وانتهاك جنسيين ضد أفراد عسكريين. وقد سُجل في عام 2020 ما مجموعه 17 ادعاء بارتكاب استغلال واعتداء جنسيين، يتعلق معظمها بحوادث يُزعم أنها ارتُكبت في سنوات سابقة. ولم تُسجل أي ادعاءات أخرى بارتكاب سوء سلوك جسيم.

85 - واستمر تقديم التدريب على سياستي التي تنص على عدم التسامح إطلاقًا في قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين وسائر أشكال سوء السلوك الخطير، وذلك عن بعد بسبب الجائحة. وأجرى ممثلو الجيش والشرطة تقييمات مشتركة للمعسكر في إطار الإدارة الشاملة لمخاطر سوء السلوك في البعثة.

86 - وفي شراكة مع المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة من قبيل رابطات المشتغلين بالجنس، اضطلعت البعثة بأنشطة توعية ودعمت الشبكة المجتمعية للشكاوى. واستخدمت البعثة المتكاملة محطات الإذاعة المحلية، ومقدمي خدمات الهاتف، والإعلانات الدعائية لنشر الرسائل المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي له. أُحيل جميع الضحايا الذين سُجِّلوا حديثًا من أجل تقييم احتياجاتهم وتوفير المساعدة لهم، فيما استمر توفير المساعدة للضحايا المسجلين مسبقًا.

الاعتبارات المتعلقة بتوفير الدعم

87 - واصلت البعثة المتكاملة جهودها الرامية إلى الحد من بصمتها البيئية. وتعمل محطات معالجة مياه الصرف الصحي البالغ عددها 49 محطة بكامل طاقتها. واستمر مشروع تحويل النفايات الصلبة إلى سماد

واستصلاح مدفن النفايات في كولونغو، إلى جانب فرز النفايات. وتم توسيع نطاق فرز النفايات وتحويلها إلى سماد بحيث أصبح يشمل المكاتب الميدانية في بانغاسو، وبوسانغوا، وبريا. وبسبب القيود المفروضة على التنقل بسبب كوفيد-19، لم تتمكن البعثة المتكاملة من تركيب عدادات جديدة لرصد ما تستهلكه من الماء أو الكهرباء.

مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وتحقيق الأداء الأمثل

88 - أعطت البعثة الأولوية لجهودها الرامية إلى النهوض بحل سياسي للنزاع، وذلك أساسا من خلال المساعي الحميدة والمشاركة السياسية لممثلي الخاص، ما يسَّر الحوار السياسي بين أصحاب المصلحة الوطنيين وعزز التنسيق والعمل المشترك بين الشركاء الدوليين. وتعززت شراكات الأمم المتحدة مع سائر أصحاب المصلحة الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، بسبل منها التعاون المشترك وتبادل الرسائل وهذا ما أسفر عن توحيد الدعم المقدم للعملية السياسية. وواصلت البعثة أيضا بذل الجهود لتعزيز مشاركة المرأة على نحو فعال في العملية السياسية، بما في ذلك الانتخابات.

89 - وقد تسبّب تعليق الرحلات الجوية الداخلية في آذار/مارس بسبب الجائحة في الحيلولة دون إنهاء التقييمات المتعلقة بأداء الوحدات، وذلك بالرغم من استمرار أنشطة التدريب. واستؤنفت عمليات التقييم في حزيران/يونيه للوحدات التي تتخذ من بانغي مقرا لها.

90 - ومنذ حزيران/يونيه، أعيد تقييم 11 وحدة من وحدات الشرطة المشكلة ووحدة لدعم الحماية. وعالجت خطط تحسين الأداء لكل وحدة منها أوجه القصور المحددة في المعدات والاكتفاء الذاتي، والذخائر، وأمن المناطق المحيطة. وقد قُيِّم أداء جميع الوحدات بالمُرضي عمومًا، بالرغم من تقييم الاكتفاء الذاتي لدى وحدة واحدة بأقل من المُرضي. ويُرصد التقدم المحرز في تدابير التحسين كل ثلاثة أشهر.

91 - واستخدمت البعثة المتكاملة بصورة متزايدة التحليلات والنتائج المستخلصة من النظام الشامل لتقييم الأداء بهدف دعم عملية صنع القرار وصياغة الاستراتيجيات. ووضعت البعثة أيضا أدوات لدعم التخطيط والتحليل المتعلقين بكوفيد-19، بما في ذلك لوحة لتتبّع الفيروس وأحداثًا لتتبّع الجدول الزمني، وتدخلات البعثة، بما في ذلك المشاريع السريعة الأثر.

حادي عشر - الاعتبارات المالية

92 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 284/74 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2020، مبلغ 937,7 مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة ما قدره 194,6 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 757,1 2 مليون دولار. وسُدّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، وكذلك تكاليف أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكلة للفترة الممتدة إلى 31 آذار/مارس 2020 و 30 حزيران/يونيه 2020، على التوالي، وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

ثاني عشر – الملاحظات والتوصيات

93 - في كانون الأول/ديسمبر، سيتوجه سكان جمهورية أفريقيا الوسطى إلى صناديق الاقتراع لاختيار من سيقود بلدهم ويمثلهم في الجمعية الوطنية للسنوات الخمس المقبلة. وسيكون نجاح هذه الانتخابات واستمرار السلطة أو نقلها سلميا وديمقراطيًا مَعلمًا فائق الأهمية. وهي فرصة لتوطيد المكاسب الديمقراطية والنظام الدستوري الذي أنشئ في الفترة 2015-2016 من خلال انتخابات تنهي عملية الانتقال السياسي وتحدد مسارا جديدا، بعيدا كل البعد عن الأزمات المتعاقبة التي كانت تحدث في الماضي. وقد أظهر سكان أفريقيا الوسطى طوال تلك الفترة سهولة في التكيف مع ذلك الوضع؛ وهم يستحقون أن يتوخى قادتهم التصميم المطلق في السعي إلى تحقيق السلام.

94 - وينبغي لأصحاب المصلحة الوطنيين، ولا سيما القادة السياسيون، أن يغتنموا هذه الفرصة لتوطيد الأسس الديمقراطية لسلام دائم في البلد. وأدعوهم إلى المشاركة البناءة في الحوار السياسي بشأن العملية الانتخابية والامتناع عن القيام بأي عمل، بما في ذلك خطاب الكراهية والتحريض على العنف، يمكن أن يقوض الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات ناجحة في إطار الجداول الزمنية الدستورية. وأرحب في هذا الصدد بإحياء الإطار التشاوري الذي يوفر قاعدة أساسية للجهات الوطنية المعنية لمناقشة التحديات وتجاوزها من خلال الحوار وتوافق الآراء. ولذلك ينبغي للسلطات الوطنية أن تبذل كل جهد ممكن لضمان أداء مهامها على نحو فعال.

95 - ويتطلب توطيد النظام الدستوري أن يكون جميع المواطنين قادرين على التمتع بحقوقهم. ولذلك، فإنني أشعر بأسف عميق لأن التعديلات الأخيرة المدخلة على قانون الانتخابات حرمت من حق التصويت أكثر من 250 000 مواطن من أبناء أفريقيا الوسطى ممن هم في سن التصويت ويعيشون لاجئين في البلدان المجاورة، على الرغم من الدعوة المستمرة والمشاركة السياسية المتضافرة مع سلطات أفريقيا الوسطى. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع سلطات أفريقيا الوسطى، والشركاء، بما في ذلك البلدان المجاورة، لتعزيز مشاركة اللاجئين في العملية الانتخابية، مع دعم عودتهم الطوعية وإعادة إدماجهم بصورة آمنة وكريمة ومستدامة. وهذا ما سيكون ذا أهمية بالغة على الجهود الرامية إلى النهوض بالسلام والمصالحة، والتصدي للعنف الهيكلي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

96 - ويجب أن تنعكس شمولية العملية الانتخابية أيضا في مشاركة النساء، بمن فيهن المرشحات، على نحو هادف وبصورة كاملة. ويسعدني أن يكون نصف الناخبين المسجلين تقريبا من النساء. ويجب بذل كل جهد ممكن لكفالة أن تكون الظروف مواتية لمشاركتهن في الانتخابات دون إزعاج. وأشجع جميع الأحزاب والائتلافات على اتخاذ تدابير جريئة لمناصرة تمثيل المرأة في المناصب التي تُشغل بالانتخابات، والسعي إلى تجاوز الحد الأدنى المقرر دستوريا وهو 30 في المائة للمرشحات.

97 - ويكتسي توافر الموارد أهمية فائقة في دعم العملية الانتخابية. وأرحب بالدعم السخي المقدم بالفعل لصندوق التبرعات المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالمشاريع التكميلية للمساعدة الانتخابية التي يقوم بها الشركاء. غير أنه لا تزال ثمة فجوة كبيرة في التمويل. ويواجه الصندوق المشترك للتبرعات صعوبة معوّقة في تأمين السيولة يمكن أن تعرقل العمليات الانتخابية التي التأثر بعامل الوقت. وأناشد المجتمع الدولي أن يساهم على وجه السرعة في التمويل لتجنب أي تأخير في إجراء الانتخابات.

98 - وما زلت مقتنعا بأن الاتفاق السياسي هو الطريق العملي الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن مصلحة جميع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانهم أن تكون عملية السلام ناجحة. وأدعو جميع المرشحين في الانتخابات المقبلة إلى الالتزام فعليا بمواصلة الدفع بعملية السلام وتنفيذ الاتفاق السياسي، في إطار برامجهم السياسية. ومن الأهمية الفائقة بمكان أيضا أن يضاعف جميع الموقعين جهودهم لتنفيذ الاتفاق بحسن نية وتسوية الخلافات بالطرق السلمية.

99 - وألاحظ مع الأسف تزايد انتهاكات الاتفاق السياسي من قبل جهات موقعة عليه خلال الأشهر الأربعة الماضية. وتترتب على ذلك عواقب مأساوية بالنسبة للسكان والاستقرار الوطني. وفي آذار/مارس، دعوت إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي في خضم جائحة كوفيد-19. واستجاب بعض قادة الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لهذا النداء. وأناشد جميع قادة الجماعات المسلحة أن يُراعوا النداء، وأن يتقيدوا بالتزاماتهم بموجب الاتفاق السياسي لصالح المجتمعات المحلية التي يدعون حمايتها.

100 - وما زالت أشعر بقلق عميق إزاء تجدد أعمال العنف في الشمال الغربي. فقد قُتل ثلاثة جنود محليين وأحد أفراد حفظ السلام أثناء مشاركتهم في عمليات لحماية المدنيين. وحدثت أعمال قتل وتدمير وتشريد أكثر بكثير ضد المدنيين. وإنني أدين بشدة هذه الأعمال الشنيعة وأذكّر بأن الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قد تدخل في باب جرائم الحرب. وأن تصعيد الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول، الذي شمل استخدام الألغام الأرضية، أمر غير مقبول ويؤدي إلى نتائج عكسية لدى تناول أي مظالم مشروعة. وليس هناك أي مبرر لاستخدام أسلحة عشوائية والذي يجب أن يتوقف فورا ويجري التحقيق فيه من أجل محاسبة الجناة.

101 - ويمثل الاستقرار النسبي الذي ساد في الشمال الشرقير مؤشرا إيجابيا، ولا سيما استمرار احترام المنطقة الخالية من الأسلحة التي أنشئت في بيراو في وقت سابق من هذا العام. وأرحب بالجهود الاستباقية التي تبذلها الحكومة، التي تعمل عن كثب مع البعثة المتكاملة، من أجل تعزيز مبادرات السلام المحلية ونشر سلطات الدولة.

102 - وفي الوقت نفسه، لا يزال هناك الكثير جدًا مما ينبغي عمله للتوفيق بين المجتمعات المحلية حتى تتمكن من العيش معا في سلام. وأدعو جميع قادة الجماعات المسلحة إلى وقف الأنشطة التوسعية واستكشاف فرص المشاركة البناءة في العمليات الجارية ذات الإمكانات الكبيرة لتشكيل مستقبل البلاد بشكل إيجابي، بما في ذلك الإصلاحات السياسية التي ستؤدي إلى توسيع الحيز السياسي، فضلاً عن الانتخابات المحلية لعام 2021. ولقد مر أكثر من 30 عاماً منذ أن أُتيحت للمجتمعات المحلية الفرصة لاختيار مسؤوليها المحليين، وبالتالي فإن هذه الانتخابات تنطوي على إمكانات كبيرة للدفع بالجهود بغية تناول المظالم وتعزيز التمثيل الديمقراطي والحكم المحلي.

103 - وعمّق كوفيد-19 أوجه عدم المساواة، ما زاد من تدهور صحة الفئات الأكثر ضعفًا وحياتها وأسباب معيشتها، بمن في ذلك النساء والأطفال. وتسبّب أيضا في تعميق الأزمة الإنسانية. ويجب أيضا أن مصدر إلهام لنا في التضامن فيما بيننا. وإنني أقدر تقديرا كبيرا عمل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، التي تقدم للمجتمعات المحلية المساعدة المنقذة للحياة والخدمات الأساسية في بيئة تتسم بالتحديات والأخطار. وأدين بشدة تصاعد الهجمات ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية التي تعرض للخطر العمليات الشديدة الأهمية الرامية إلى إنقاذ الأرواح. ولا تزال هذه العمليات أيضا تعاني من نقص خطير في

التمويل، بما في ذلك المخصص منه للاستجابة لكوفيد-19. وأناشد الجهات المانحة التعجيل بمساهمتها في سد الثغرة التمويلية البالغة 272,4 مليون دولار المخصصة لخطة الاستجابة الإنسانية.

104 - وسيتطلب الحفاظ على السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أن يحقق شعبها في نهاية المطاف عوائد ملموسة للسلام. وأدعو من اختارهم المواطنون في نهاية المطاف إلى قيادة البلد لتحديد الأولويات، بالتشاور مع الجهات الفاعلة المحلية، المتصلة بالجهود الإنمائية الرامية إلى بناء المجتمعات المحلية وتسخير إمكانات السكان لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وتحقيق تطلعاتهم الشخصية، والمشاركة بشكل مجد في بناء دولتهم ومجتمعهم. وأدعو الشركاء في التنمية من المجتمع الدولي إلى استكشاف الخيارات المتاحة لزيادة جهودهم، تحقيقًا لأغراض منها دعم بناء الهياكل الأساسية الحيوية التي تحسّن حياة الناس. وتتطلب شرائح المجتمع المهمشة تاريخيا، بما في ذلك النساء والشباب، اهتماما خاصا، وكذلك الشأن بالنسبة لمناطق البلد التي لا تزال معزولة وهشة.

105 - ويشجعني التقدم المحرز في بسط سلطة الدولة من خلال نشر الموظفين المدنيين وأفراد الأمن، وهو ما يمثل خطوة أساسية نحو تولي الحكومة مسؤولياتها تجاه مواطنيها. وأرحب بالجهود التي تبذلها السلطات الوطنية حاليا لتعزيز إدارة الإقليم في جميع أنحاء البلد، وتجنيد وتدريب ونشر قوات الدفاع والأمن التي ستلعب أيضا دورا في الخطة الأمنية المتكاملة المتعلقة بالانتخابات. وستكون هذه الانتخابات اختبارا هاما لمؤسسات أفريقيا الوسطى، وقوات الدفاع والأمن التابعة لها على وجه الخصوص، وخطوة نحو الاضطلاع تدريجيا بالمسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين. غير أن ذلك سيتطلب التزاما جادا ومستمرا من جانب السلطات الوطنية، بدعم من الشركاء.

106 - وينبغي تعزيز المؤسسات الوطنية، بما فيها النظام القضائي، لكفالة أن تكون هذه المؤسسات مهنية ومسؤولة وشاملة لجميع شرائح المجتمع. وهذا أمر ضروري بشكل خاص بالنسبة للمؤسسات الأمنية التي يجب أن تسارع في تحسين القيادة والتحكم، واللوجستيات، والرقابة، والفحص لديها، بدعم من الشركاء، وضمان مساءلتها فورا عن أي انتهاكات، لا سيما المرتكبة منها ضد المدنيين، بما في ذلك أفراد الأقليات. وأحث أيضا الشركاء على العمل معا بشكل وثيق لكفالة تنسيق الدعم تنسيقا جيدا من أجل زيادة أوجه التآزر وتقليل مخاطر الثغرات الاستراتيجية الرئيسية. وستواصل البعثة المتكاملة دعمها المتعدد الأوجه لقوات الدفاع والأمن الداخلي، والإدارة الإقليمية، والمؤسسات القضائية والإصلاحية، وفق الولاية المسندة إليها.

107 - ويعتبر إطلاق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني في الشمال الشرقي خطوة مشجعة. وأرحب بانفتاح بعض قادة الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاقية على جهود الوساطة والمصالحة، وأدعوهم إلى القيام بفصل الأطفال فورا ودون شروط عن صفوفهم. وأثني على النهج الابتكاري الذي تتبعه البعثة المتكاملة والجهات الإنمائية الفاعلة في القيام معًا بتصميم مشروع يشمل عائدات اقتصادية تكميلية. وينبغي توسيع نطاق هذا النهج ليشمل مناطق أخرى من البلد.

108 - ورغم إحراز بعض التقدم مع الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة، يساورني القلق من عدم معالجة الثغرات الاستراتيجية الرئيسية بعد. ويجب أن يعطي جميع أصحاب المصلحة الأولوية للاتفاق على رؤية ونهج مشتركين فيما يتعلق بالتسلسل المناسب بين عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتشغيل هذه الوحدات، ومن أجل مستقبلها. وأحث كذلك جميع الأطراف الموقعة على التعجيل في إنشاء هذه الوحدات، بدعم من الشركاء، وكفالة وجود آليات مناسبة للإشراف. وفي الوقت نفسه، من الضروري مضاعفة الجهود

نحو إيجاد حلول مستدامة للمقاتلين السابقين، بما في ذلك إتاحة الفرص لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل أو الاندماج في خدمات الأمن الوطني.

109 - ولا يمكن أن يستمر السلام دون التصدي للإفلات المستمر والمنتشر من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي، الذي يؤثر على النساء والفتيات. ولذلك، فإنني أرحب بالجهود المبذولة لتعزيز مؤسسات الشرطة والعدالة والإصلاحيات وإضفاء الطابع المهني عليها، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة، ومنح الأولوية لتجارب الضحايا واحتياجاتهم. ويشجعني التقدم المحرز نحو إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، التي يمكن أن تكون من بين أهم الفرص المتاحة للحوار والتعافي على الصعيد الوطني منذ منتدى بانغي بشأن المصالحة الوطنية المعقود عام 2015. وأحث جميع أصحاب المصلحة على المشاركة بنشاط وبصورة بناءة في إنشاء هذه اللجنة وتفعيلها.

110 - وللشركاء الإقليميين، بما في ذلك البلدان المجاورة، دور أساسي في السعي صوب تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى دورهم باعتبارهم ميسرين للاتفاق السياسي. فاستقرار البلد واستقرار المنطقة متشابكان بشكل لا ينفصم. وإنني أشجع على بذل جهود استباقية تهدف إلى عقد لجان ثنائية منتظمة مع البلدان المجاورة وإحياء القوة الثلاثية مع القوات التشادية والسودانية وتعزيزها، بهدف تعزيز مراقبة الحدود والتعاون عبر الحدود. ويتيح إصلاح الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أيضا فرصا جديدة للمشاركة والتعاون الإقليميين، بما في ذلك ما يتعلق منها بجمهورية أفريقيا الوسطى.

111 - وقد أسفرت المساعي الحميدة والمشاركة السياسية لممثلي الخاص، بالتنسيق مع الشركاء، والمتوازنة مع الحالة الأمنية القوية في تنفيذ ولاية البعثة، ولا سيما في حماية المدنيين وتيسير الظروف المؤدية إلى إجراء انتخابات سلمية، عن نتائج وسوف تستمر في تحقيق نتائج. وهي دليل اعلى بقاء الفوائد المرتبطة بالعمل السياسي في صميم حفظ السلام. ولذلك، فما يثير القلق هو أن البعثة لا تزال تواجه ثغرات تشغيلية، أصبح سدّها أكثر إلحاحا من قبل في ضوء الجائحة وقرب موعد الانتخابات. وأرحب بما قطعته البلدان المساهمة بقوات من تعهدات بتقديم قدرات الطيران والتدخل السريع، وأدعو إلى التعجيل بنشرها، فضلا عن توفير قدرات أخرى لدعم العمليات وحماية المدنيين وحفظة السلام.

112 - ولئن أُحرز تقدم هام في تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فلا تزال ثمة تحديات. وسيتعين على سكان جمهورية أفريقيا الوسطى مضاعفة الجهود للحيلولة دون حدوث أي تراجع في المكاسب التي تحققت بشق الأنفس ومواصلة التقدم نحو مستقبل أفضل. ولا يزال دور البعثة المتكاملة في دعم تلك الجهود دورا أساسيًا. ولذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة سنة واحدة، حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بقوامها الحالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، مع الإبقاء على ولاية البعثة لتحقيق أغراض منها تقديم المساعدة الانتخابية.

113 - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري العميق لممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة المتكاملة، مانكور ندياي، على قيادته وما بذله من جهود استباقية في سياق مساعيه الحميدة من أجل النهوض بالسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإنني ممتن لتفاني موظفي الأمم المتحدة المدنيين وأفرادها النظاميين في أداء ولاية البعثة في سياق حافل فعلاً بالتحديات التي فاقمتها الجائحة. كما أُعرب عن شكري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وللبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات، والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء لما قدمته من دعم قيّم. وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لضامني الاتفاق السياسي، الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على سعيهما الدؤوب لتحقيق السلام لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020

	العنصر العسكري				*عنصر الشرطة*	
البلد	*الخبراء الموفدون في مهمات*	*ضباط الأركان*	*الجنود*	*المجموع*	*وحدات الشرطة المشكلة*	*أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات*
الأرجنتين	–	1	–	1	–	–
بنغلاديش	12	18	1 279	1 309	–	–
بنن	3	4	–	7	–	21
بوتان	2	2	–	4	–	–
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	3	2	–	5	–	–
البرازيل	3	5	–	8	–	1
بوركينا فاسو	–	4	–	4	–	31
بوروندي	5	6	742	753	–	–
كمبوديا	4	6	204	214	–	–
الكاميرون	3	10	748	761	310	30
الصين	–	2	–	2	–	–
كولومبيا	2	–	–	2	–	–
الكونغو	3	9	–	12	138	1
كوت ديفوار	–	6	–	6	–	19
تشيكيا	3	–	–	3	–	–
جيبوتي	–	–	–	–	–	–
مصر	6	23	971	1 000	135	5
فرنسا	–	9	–	9	–	2
غابون	–	–	447	447	–	–
غامبيا	4	4	–	8	–	6
غانا	4	10	–	14	–	7
غواتيمالا	2	2	–	4	–	–
غينيا	–	–	–	–	–	14
إندونيسيا	6	6	200	212	140	1
الأردن	3	6	–	9	–	24
كينيا	8	7	–	15	–	–
مدغشقر	–	–	–	–	–	1
مالي	–	–	–	–	–	17

البلد	العنصر العسكري: الخبراء الموفدون في مهمات	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	عنصر الشرطة: وحدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات
موريتانيا	8	5	449	462	279	–
المكسيك	1	1	–	2	–	–
المغرب	1	17	750	768	–	–
نيبال	5	13	719	737	–	–
النيجر	1	3	–	4	–	32
نيجيريا	–	3	–	3	–	1
باكستان	11	29	1 212	1 252	–	–
باراغواي	2	1	–	3	–	–
بيرو	5	8	203	216	–	–
الفلبين	2	1	–	3	–	–
البرتغال	–	6	180	186	–	9
جمهورية مولدوفا	2	1	–	3	–	
رومانيا	–	–	–	–	–	11
الاتحاد الروسي	3	10	–	13	–	–
رواندا	8	14	1 335	1 357	419	24
السنغال	–	5	–	5	280	25
صربيا	2	2	72	76	–	–
سيراليون	4	1	–	5	–	–
إسبانيا	–	–	–	–	–	3
سري لانكا	–	–	110	110	–	–
السويد	–	–	–	–	–	3
توغو	4	6	–	10	–	26
تونس	2	–	–	2	–	18
جمهورية تنزانيا المتحدة	–	5	450	455	–	–
الولايات المتحدة الأمريكية	–	7	–	7	–	–
أوروغواي	–	2	–	2	–	–
فييت نام	1	5	–	6	–	–
زامبيا	3	10	910	923	–	–
زمبابوي	2	–	–	2	–	–
المجموع	**143**	**297**	**10 981**	**11 421**	**1 701**	**332**

المرفق الثاني

الخريطة

